حجو لـ«الوطن»: ٥٢ طبيباً شرعياً فقط في سورية.. وبعض المحافظات لا يوجد فيها أي طبيب

ثلاثة وزراء لدعم «الطب الشرعي»

يوجد أطباء مقيمون لكنهم يفكرون بالسفر

| محمد منار حميجو

تضمن اجتماع بين وزراء الصحة حسن محمد الغباش والداخلية اللواء محمد الرحمون والعدل القاضي أحمد السيد سبل تطوير عمل الطب الشرعي، ومناقشة المقترحات التي من شأنها المساهمة في زيادة أعداد الأطباء الشرعيين والحفاظ على هذه الشريحة وتعزيز دورها.

من جهته أكد رئيس الهيئة العامة للطب الشرعي زاهر حجو أنه خلال الاجتماع تم تقديم العديد من المقترحات التي تتضمن تحسين واقع الطب الشرعي في سورية، مشيراً إلى أن من المقترحات دعم الأطباء الشرعيين مادياً منها على سبيل المثال إعادة تفعيل المكافآت التي تم صرفها للأطباء الشرعيين باعتبار أنها حالياً متوقفة، إضافة إلى تخصيص جزء من إيرادات الهيئة لهم ورفع حصتهم من طابع الطب الشرعي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين حجو أن من بين المقترحات التي تم تقديمها في الاجتماع تعديل القانون الخاص بالهيئة العامة للطب الشرعي وذلك بتعديل بعض المواد بما يخدم الدعم الكامل للأطباء الشرعيين وكذلك يسهم بتأمين الدعم المادي لهم.

حجو لفت أن من بين المقترحات أيضاً تأمين الحماية القانونية للأطباء الشرعيين أثناء ممارستهم عملهم.

وبين أن الهدف من الاجتماع هو دعم الطب الشرعي، مشيراً إلى أن هناك اهتماماً وحرصاً حكومياً واضحاً على دعم الأطباء الشرعيين ورفد هذا الاختصاص بدماء جديدة ودعم الأطباء الحاليين، وخصوصاً أن عدد الأطباء الشرعيين حالياً فقط ٥٢ طبيباً في سورية، معتبراً أن هذا العدد قليل جداً حتى إن هناك بعض المحافظات لا يوجد فيها أطباء شرعيون ومحافظات أخرى يوجد في كل منها فقط طبيب شرعي.

وأعرب حجو عن تفاؤله بدعم الأطباء الشرعيين وخصوصاً في ظل هذا الاهتمام الحكومي حالياً بهذا الاختصاص لما له من أهمية كبيرة، مشيراً إلى أن وزير الصحة أيضاً يدعم هذا الملف بشدة.

وبين حجو أنه يوجد مقيمون من الأطباء ولكن بعضهم لديهم نيات السفر وهم ليسوا جديين في الاستمرار في هذا الاختصاص في سورية، مشيراً إلى أهمية الطب الشرعي ودوره في تحقيق العدالة.

يذكر أنه في الشهر الماضي تم افتتاح مركز الطب الشرعي في حلب الذي يعد من أكبر مراكز الطب الشرعي في الشرق الأوسط.

وفي تصريح سابق لـ«الوطن» بين حجو أن عدد الأطباء الشرعيين في المركز ١٤ طبيباً منهم ٩ أطباء شرعيين و٥ أطباء أسنان، إضافة إلى أن كل شيء في المركز مؤتمت.

وبين أن المركز يحتوي على مشرحتين وكل مشرحة توجد فيها أربعة أماكن لتشريح الجثث، إضافة إلى أن البرادات أصبحت تتسع لنحو ١٠٠ جثة وبالتالي فإن المركز تحول من مركز متواضع إلى أكبر مركز في الشرق الأوسط أي إنه تمت إعادته إلى أفضل مما كان عليه قبل الحرب، مضيفاً: إنه يقدم أعمالاً بنسبة أربعة أضعاف مما كان يقدمها قبل الحرب.

١٣ محلاً مرخصاً لكن غير المرخصة بالمئات!

تعبئة الغاز السفري في حماة تصل إلى ٤٥ ألفاً وتخضع للمزاجية

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن العديد من المواطنين بحماة لـ«الوطن» أن بابور الغاز السفري هو حالياً من أهم الوسائل الداعمة لأسطوانة الغاز المنزلية، وترشيد استعمالاتها لطهي الطعام فقط، لكون هذا البابور يستخدم في إنجاز بعض الأمور المنزلية الضرورية الأخرى، كتحضير المشروبات الشعبية لأفراد الأسرة والضيوف كالمتة والشاي والقهوة والزهورات وغيرها.

وأوضح مواطنون أن أجور تعبئة تلك البوابير لا تخضع لمعايير سوى ضمير صاحب محل التعبئة، وقناعته بأجر معقول أو طمعه وفرضه أجرة مرتفعة تروي تعطشه للمال وتدل على استغلاله حاجة الناس.

وذكر مواطنون أن أجرة التعبئة تختلف من محل لآخر، فبعض المحال تقبل بنحو ٢٢ ألف ليرة أجرة تعبئة البابور بكيلو واحد من الغاز السائل، ومحال أخرى تطلب نحو ٣٠ ألف ليرة للكيلو، وغيرها تأخذ ٤٥ ألف ليرة.

ولفتوا إلى أنهم يقبلون بأي سعر يفرضه عليهم أصحاب المحال، «مرغمين وليسوا أبطالاً»، لكونه لا يوجد أمامهم خيار آخر، «فالبابور» – بحسب قولهم– أكثر من ضروري في البيت أو المحل أو السرفيس، ويستخدمونه بمنازلهم وفي تنقلاتهم وأماكن عملهم، وتعبئته لا غنى لهم عنها مهما يكن من أمر أجرتها، عدا عن دوره المهم والكبير في التخفيف قدر المستطاع من استخدام أسطوانة الغاز المنزلية، التي لا تصلهم رسالتها إلا كل شهرين مرة بعدما كانت تصلهم فيما سبق كل ٤٠ أو ٥٠ يوماً مرة.

وعلمت «الوطن» من مصادر خاصة في وزارة النفط أن عدد المحال المرخصة لتعبئة بوابير الغاز السفرية في حماة ١٣ محلاً فقط! وأن مخصصاتها من الغاز الصناعي نحو ١٠ أسطوانات كل ٧٠ أو ٨٠ يوماً.

وأما المحال غير المرخصة يقول صاحب محل لـ«الوطن»: فهي بالمئات إذ لا يخلو حي من محل أو اثنين لتعبئة البوابير، وتحصل على الغاز من السوق السوداء.

وأضاف صاحب المحل ذاته: نشتري أسطوانات الغاز المنزلية من مواطنين وأصحاب مراكز بسعر مابين ٢٠٠ إلى ٢٢٥ ألفاً للأسطوانة، ونربح من تعبئتها نحو ٢٥ – ٣٠ ألف ليرة، لنتمكن من إعالة أسرنا ولو بالحدود الدنيا.

مصدر في حماية المستهلك بيَّن لـ«الوطن»، أن الدوريات نظمت مؤخراً العشرات من الضبوط بحق الفعاليات التجارية المخالفة بحماة ومناطقها، ومن بينها ما يتعلق بالغاز.

وأوضح أنه في حال تلقي أي شكوى حول تقاضي أجور زائدة بتبديل أسطوانات الغاز المنزلية أو تعبئة البوابير السفرية، يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وفق أحكام المرسوم رقم ٨ للعام ٢٠٢١.

صيادلة الـ«فيسبوك» يبيعون المرض

نقيب صيادلة دمشق لـ«الوطن»: نطالب «الصحة» بضبط أي شخص يبيع أدوية على وسائل التواصل

راما العلاف

أثناء تصفحك مواقع التواصل الاجتماعي لابد أن صادفك يوماً ما طلب صداقة من إحدى صفحات بيع المنتجات الطبية والعلاجية مجهولة المصدر والصلاحية، يستخدم المروجون لها أسماء مستعارة في الأغلب أو يدعون أنهم يعملون في المجال الطبي وأنهم ذوو خبرة بذلك، إضافة إلى ميزة التوصيل المجاني لجميع المحافظات، ما يعرض العديد من المواطنين لخطر تداول منتجات قد تشكل خطراً على صحتهم فما رأي نقابة الصيادلة في هذا الأمر؟

رئيس فرع دمشق لنقابة الصيادلة حسن ديروان أكد في حديثه لـ«الوطن» أن النقابة تحارب التسويق الالكتروني للمنتجات الطبية والمتممات وأدوية التنحيف والمستحضرات التجميلية، وخاصة أنها مجهولة المصدر ودخلت البلاد بطرق غير نظامية، مطالباً الجهات المعنية ووزارة الصحة بضبط أي شخص يقوم بالإعلان عن أدوية أو منتجات طبية وتجميلية ومحاسبته وفق قانون الجريمة الالكترونية كنشاط تسويقي غير مرخص.

وأشار إلى أن كثيراً من الصيادلة أخبروا النقابة بأن عدداً كبيراً من المرضى استخدموا منتجات طبية حصلوا عليها من خلال التواصل مع صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي وتم توصيلها إلى منزلهم أيضاً، منوهاً بأن أي مادة تحمل ادعاء طبياً أو معالجة فهو ممنوع وتختلف عن المواد التجميلية وخاصة إذا كان الدواء أجنبياً فتتم المخالفة ومصادرة البضاعة وإتلافها وقد تصل العقوبة إلى السجن في حال سببت المادة ضرراً.

وأشار إلى أنه حتى تاريخه لم يتم تحديد الآلية التي ستتم من خلالها مكافحة هذا النوع من النشاط التسويقي وتسعى النقابة إلى تفعيل التعاون مع الجهات المختصة من وزارتي الصحة والاتصالات والتقانة، لافتاً إلى أن هذا النوع من النشاط التسويقي لا يمكن ترخيصه أبداً ومكافحته تتطلب إعلام وزارة الصحة لوزارة الاتصالات بهذه المواقع التي تسوق هذه المنتجات غير المرخصة.

- منتجات طبية مهربة وغير مرخصة على منصات «فيسبوك» والضحية المواطن!
- امرأة تسوقت شامبو من الإنترنت فتساقط شعر رأسها
- إحصاء الصفحات والمواقع التي تسوق الأدوية والمنتجات والطبية لمحاسبتها

وبين أن النقابة في صدد إحصاء عدد الصفحات والمواقع التي تقوم بالتسويق الالكتروني للأدوية والمنتجات الطبية ورفعهم إلى وزارتي الصحة والاتصالات ليصار إلى محاسبتهم وفق القوانين النافذة وأيضاً التعاون مع الجمارك من حيث أن هذه الأدوية والمنتجات مهربة وغير نظامية وذلك بالتعاون مع الصيادلة وخاصة باعتبار أنهم على تماس مباشر مع المواطنين يومياً.

ديروان دعا المواطنين إلى عدم التعامل مع هذه الصفحات وتجنب منتجاتها تماماً، ذاكراً أن إحدى السيدات تسوقت شامبو من تلك الصفحات بعد أن أغراها الإعلان الجذاب ولكن حصل لديها ضرر وتساقط شعرها وأصيبت بالأكزيما بفروة الرأس إثر استخدامها للمنتج وخضعت لمعالجة طويلة عند طبيب الجلدية.

ولفت ديروان إلى أن مكافحة هذا النشاط تسهم في الحد من الغش والضرر والتلاعب وحماية الصحة العامة ومكافحة تهريب الأدوية والمنتجات الطبية أيضاً.

نحتاج ثقافة استثمار الموارد المائية والحفاظ على شبكات الري

المهندس محمد محرز لـ«الوطن»: تنفيذ أعمال الصيانة والشبكات على الرغم من كل الصعوبات

| محمود شاهين

تعد الموارد المائية شريان الحياة اقتصادياً واجتماعياً وإنمائياً، وتحقيق الأمن المائي من الضرورات الأولية للحياة، لذا أعطيت المشروعات المائية الأولوية، وأسست لها المشروعات والمؤسسات التي تعنى بالموارد المائية وتخزينها وتوزيعها والاستفادة منها بأقصى ما يمكن، ومديرية الموارد المائية بطرطوس إحدى المديريات المهمة لأنها معنية بالموارد المائية في محافظة غنية بها، وتتميز بقدراتها الزراعية المميزة، و«الوطن» التقت مدير الموارد المائية في طرطوس المهندس محمد محرز الذي حدثنا عن المديرية وواقعها وأعمالها وآفاقها المستقبلية.

- سدود تقوم عليها المديرية لخدمة الإنسان والأرض
- مشاريع يتم تنفيذها ومشاريع لمستقبل المياه في المحافظة

المنشآت المائية القائمة في المحافظة

أما عن المنشآت في مديرية الموارد المائية القائمة في الخدمة فهي:

– المشاريع والسدود قيد الاستثمار وهي:

١– مشروع ري سد الشهيد باسل الأسد على نهر الأبرش:

حجم التخزين الحالي ١٠٣,١٦ م.م٣، المساحة الفعلية للإرواء ٨٥٠٠ هكتار منها ٢٥٠٠ هكتار تروى من خلال شبكة مطمورة «ضاغط طبيعي».

٢– شبكات سد تل حوش:

– يقع سد تل حوش في محافظة حمص.

– الشبكة مطمورة ذات ضاغط طبيعي.

حجم التخزين الحالي: ٣٦,٥م٣، المساحة المروية الفعلية ٦٨٠٠ هكتار منها ٣٨٥٠ هكتاراً في محافظة طرطوس.

٣– مشروع ري سد خليفة:

– حجم التخزين الحالي ٣ ملايين م٣، المساحة المروية الفعلية ٦٢٦ هكتاراً منها ٥١٦ هكتاراً في طرطوس و١٢٠ هكتاراً في حمص، الشبكة مطمورة ذات ضاغط طبيعي.

٤– سد الصوراني:

الطاقة التخزينية للسد ٤,٥ ملايين م٣ والسد مخصص لأغراض الشرب.

السد جاهز للاستثمار منذ عام ٢٠٠٤ ويرتبط استثماره باستكمال الإجراءات اللازمة من مؤسسة المياه وشركة الصرف الصحي.

٥– سد الشهيد أحمد الخطيب «الدريكيش»: السد مخصص لأغراض الشرب.

– التخزين الحالي: ٦ ملايين م٣.

٦– مشروع ري الآبار الجوفية:

المساحة الإجمالية للإرواء ٢١٣٨ هكتاراً يتم الإرواء بوساطة ٩٢ بئراً استثمارية ضمن ٢٠ محطة ضخ.

مساحة الشبكة المستثمرة ١٤٠٠ هكتار يضاف إليها ٥٩٥ هكتاراً كانت تابعة لاتحاد الفلاحين سابقاً.

٧– مشروع ري نبع سوريت:

يقع نبع سوريت على الحدود الإدارية لمحافظة طرطوس مع اللاذقية بجوار نبع السن، وهي شبكة مكشوفة «أقنية شبه منحرف»، المساحة المروية: ٢٩٠ هكتاراً.

٨– مشروع سد البيرة: على سفح جبل «النبي متى» شمال غرب قرية البيرة سعته التخزينية نحو ١٠٠ ألف م٣ وهي قيد الاستثمار من المجتمع المحلي ووضعها الفني جيد وتروي مساحة ٣٠٠ دونم.

٩– مشروع سد السميحقة: على أحد روافد نهر بانياس بسعة تخزينية نحو ٤٥ ألف متر مكعب، وهي قيد الاستثمار من المجتمع المحلي ووضعها الفني جيد وتروي ٢٥ دونماً، المساحة الكلية المروية من جميع شبكات الري في المحافظة ١٤٧٥٦ هكتاراً، الطول الكلي لشبكة الري ٨٠٠ كم، الطول الكلي لشبكة المصارف بجميع أنواعها ضمن شبكات الري الحكومية ٩٥٣ كم.

المشاريع قيد التنفيذ

وعن المشاريع قيد التنفيذ والمستقبلية التي تعمل عليها مديرية طرطوس للموارد المائية فهي:

١– مشروع سد البلوطة في منطقة الشيخ بدر بحجم تخزين ٢,٦٥ مليون م٣ مخصص لأغراض الشرب، نسبة التنفيذ ٤٠,٥ بالمئة.

٢– مشروع سدة عين دليمة في منطقة الدريكيش مخصصة للأغراض الزراعية.

– حجم تخزينها ٢٥٢٠٠٠م٣.

– نسبة التنفيذ ٨٨,٦ بالمئة.

٣– سدة بمنة في منطقة الدريكيش مخصصة للأغراض الزراعية.

– حجم تخزينها ١٢٠٠٠٠م٣.

– نسبة التنفيذ ٨٦ بالمئة.

٤– خزان الطواحين في منطقة القدموس– انتهت الأعمال– قيد التجريب– حجم التخزين ٢١٠٠٠ م٣ من تجميع مياه الأمطار مخصص للأغراض الزراعية.

٥– خزان رام ترزة في منطقة القدموس– انتهت الأعمال– قيد الاستلام والتجريب، حجم التخزين ١٦٠٠٠م٣ من تجميع مياه الأمطار مخصص للأغراض الزراعية.

٦– خزان الدي في منطقة القدموس– انتهت الأعمال– قيد التجريب– حجم التخزين ٣م٩٥٠٠ من تجميع مياه الأمطار مخصص للأغراض الزراعية.

١٠– تنفيذ رامات جديدة وتأهيل رامات قديمة ضمن مناطق المحافظة عدد ٣٣ رامة بسعة تخزينية كلية ٥٥٠٠٠ م٣ معظمها في منطقة القدموس.

أعمال رغم الصعاب

وها هي مديرية الموارد المائية تقوم بتنفيذ بعض المشاريع على الرغم من الحرب والظروف القاسية التي تعانيها سورية.

تقوم المديرية بالإمكانات المتوافرة لديها بتنفيذ أعمال الصيانة لشبكات الري والصرف الصحي من خلال إصلاح الأعطال التي تطرأ على شبكة الري / مطمورة– فلومات– أقنية شبه منحرف/ وتبديل الأجزاء الضرورية منها إضافة إلى تعزيل دائم لشبكة المصارف والأنهار ضمن قطاع المحافظة بآليات المديرية المتوافرة، كما يتم إجراء الصيانات الدورية لمنشآت السدود المستثمرة ومحطات الضخ والآبار المغذية لها.

– خطة عمل المديرية لعام ٢٠٢٤: تهدف المديرية من خلال مشاريعها إلى دعم النشاط الزراعي في المحافظة وخاصة في المناطق الجبلية وفي هذا الإطار تم إدراج المشاريع التالية لتنفيذها ضمن خطة العام الحالي ٢٠٢٤ وهي:

استكمال المشاريع قيد التنفيذ «سدة بمنة– سدة عين دليمة»– تنفيذ خزانات لتجميع مياه الينابيع في قرى الدريكيش– تنفيذ خزان ماء أرضي في بلدة الحاطرية «منطقة القدموس»– تنفيذ بئر استكشافية في رام ترزة «منطقة القدموس»– تأهيل شبكات الفوار ضمن مشروع ٢٢٠٠/ مكتار.

معاناة وصعوبات

تعيش المديرية شأنها شأن المؤسسات الأخرى صعوبات قاسية ولكنها تقوم بما يلزم ضمن الظروف:

– كثرة التعديات على شبكات الري والمصارف ومجاري الأنهار والمسيلات المائية وتحويلها من المواطنين إلى مكبات للقمامة والمخلفات الزراعية الذي ينعكس سلباً على قدرة تصريف الغزارات الواردة إليها خلال السدات المطرية ويتطلب أعمال تعزيل إضافية على مدار العام.

صعوبات في استثمار المصادر المائية

ضرورة نشر ثقافة التحول إلى الري الحديث بين المزارعين لمنع هدر المياه وتشكيل جمعيات مستخدمي المياه لإدارة الموارد المائية وإشراك الجمعيات الفلاحية في الإشراف على عمليات توزيع مياه شبكات الري.